### في ظل فوضى تجهيز الحصة التموينية

# مؤشرات الارتفاع تتحكم بأسعار المواد الغذائية

بغداد / رياض القره غولي

في زمن مضى، كانت السوق التجارية تخضع لسخونة الاحداث السياسية واحتقانها وتقلبات الدولار وتدني سعر صرف الدينار العراقي أمامه. لكن اليوم أضحت تأخذ منحىً آخر ارتبط مع الأسف، بمقدار انسيابية أو تلكؤ تجهيز مواد البطاقة التموينية لشهرين أو ثلاثة مما دفع الطارئين على التجارة وأشباه التجار إلى رفع أسعار تلك المواد في السوق التجارية برغم ان أسعارها ظلت إلى وقت قريب (شبه ثابتة) والغريب ان مؤشر أسعار سوق تجارة الجملة لم يشهد أي انخفاض ملحوظ بعد الزيادات الأخيرة على نحو يتناغم مع العرض السلعي لمفردات البطاقة التموينية عند تجهيزها، حيث صار الصعود سمة تميز تجارة المواد الغذائية. (جملة ومفرد).

(في الحدث الاقتصادي) أجرت جولة سريعة في سوق الجملة لتجارة المواد الغذائية في البياع تبينت من خلالها ان مواد البطاقة التموينية هي المحرك الحقيقي الذي يتحكم في حركة تجارة المواد الغذائية اضافة إلى ان زيادة الرواتب وما تعنيه من مظاهر التضخم النقدي قد انعكست على زيادة أسعار المواد في السوق المحلية.

يقول المواطن جلال عبد الحسين إنه قصد سوق الجملة لتسوق بعض المواد الغذائية الأساسية المستوردة كبديل من المواد التي تسلمها من وكيل المواد الغذائية ضمن مفردات البطاقة التموينية لرداءة نوعيتها.

وقد اضطرته تلك العملية إلى تحمل أعباء اضافية تتثمل في دفع فروقات أسعارها.

صاحب مكتب الغيث لتجارة المواد الغذائية يقول ان الأسعار سترتفع في الفترة القادمة نتيجة تزايد الطلب المستمر عليها خصوصاً ان السوق العراقية اعتادت على (التململ) في الفترة التي تسبق شهر رمضان المبارك، حيث يزداد عدد المتسوقين في ظل الاستعدادات لهذا الشهر المبارك.

وقد سجلت (في الحدث الاقتصادي) ان أعلى سعر للمواد الغذائية هو مادة السكر التي لم تجهز طوال ثلاثة أشهر ضمن مفردات البطاقة التموينية بحيث وصل سعر الكيس الواحد زنة (٥٠) كغم إلى (٣٧,٧٥٠) دينارا بينما بلغ سعر الرز الهندي (بسمتي) للكيس الواحد من نفس الزنة (٣٥) ألف دينار والتايلندي (٣١) ألف دينار. والطحين الصفر الإماراتي (٢٧,٥٠٠) دينار والتركي (الخباز) (٢٠) ألف دينار.

بينما سجلت أسعار دهون الطعام الصلب الأردني زنة (١٥) كغم (علبة صفيح) ارتفاعاً وصلت فيه إلى (١٧,٥٠٠) ألف دينار والسائل اندونيسي (علب كارتونية ذات ١٢ عبوة) (١٨) ألف دينار، أما معجون الطماطم فقد بلغ سعر الكارتون سعودي ذات (٢٤) عبوة زنة ٤٠٠ غم. إلى (١٤) عشر ألف دينار. بينما بلغ سعر كارتون بيض المائدة بين (٣٥,٥٠٠ - ٣٦) ألف دينار، وشاي الحصة المعبأ (مفرد) بلغ ألفي دينار للكيلو غرام. أما المستورد فقد وصل سعره إلى خمسة آلاف دينار.

في الهم الاقتصادي

# اقتصاد السوق والسمات الوطنية

حسام الساموك

خلال فعاليات الحلقة الدراسية التي نهض بها القسم الاقتصادي في (المدى) حول مشروع إلغاء الدعم عن المشتقات النفطية طرحت العديد من الأفكار والتعقيبات المتنوعة بشأن تطبيقات المشروع، وشتى القنوات الاقتصادية الأخرى من قبل الباحثين والأكاديميين وجمع من المعنيين بالشأن الاقتصادي، لكن ما استوقفني المداخلة التي شارك بها احد الأساتذة الأكاديميين حين انتقد الضغوط الكبيرة التي تستهدف فرض مبدأ اقتصاد السوق على الحياة الاقتصادية في العراق وبأسلوب قسري حازم.

وارتأى اعتماد بديل يمكن ان يكون وسطاً بين الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، هو ما يعتقده بامكان اعتماد منهجية الاشتراكية الدولية التي تجد صداها في العديد من بلدان أوروبا الغربية لعل في مقدمتها الحكومة العمالية في بريطانيا فضلاً عن تجارب أخرى تغطي. حالياً. أسبانيا وبلداناً مختلفة أخرى.

وبقدر تفهمنا لوجهة نظر الباحث، وثقتنا برصانة طروحاته، لابد أن نستغرب من إصرار الساعين إلى سياسات اقتصاد السوق منطلقين من إيديولوجيات يفترض انهم أول من يرفضونها حين يزعمون انهم ضد اعتماد الوصفات الجاهزة وبرامج التقليد الأعمى للتجارب التي عفا عليها الزمن.

ان برامج اقتصاد السوق نمط من السياسات المرنة في التعاملات الاقتصادية لها خصوصياتها المحلية التي تنسجم مع البيئة والتداولات وعلاقات الإنتاج وأخلاق المبادلات، وحتى أنماط البضائع والخدمات التي يتم التعاطي بها. فضلاً عن خصوصيات القوانين والأعراف الوطنية التي ليس ضرورياً ان تكون متشابهة، أو حتى متوافقة مع بلدان أخرى.

ان جملة من الخصوصيات المحلية، تنسحب على جملة مفردات وسائل الإنتاج مثلاً مثلما تتعلق بعلاقات الإنتاج، وبالتالي فأنها تلقائياً ستؤثر في آليات التداول شاء مروجو تصدير الاشكال الجاهزة في علاقات السوق أم أبوا، وهو ما يفسر الصراعات والتشنجات التي غالباً ما تثار بين كبرى الدول الصناعية، طليعة منهج اقتصاد السوق وليس أدل على ذلك من تذمر الولايات المتحدة من سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية. أو إجراءات الإدارة الأمريكية الرادعة التي غالباً ما تتخذها ضد اليابان أو ربما كندا والصين وبلدان متفرقة أخرى.

ان نسخاً مشوها لأنماط التجارب الاقتصادية، كما السياسية، لابد ان يعرض مجمل تلك المحاولات إلى فشل ذريع عاجلاً أم آجلاً.

# لحماية قطاع الصيد

بروكسل وكالات

وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص مساعدة قدرها ٧,٥ ملايين يورو لليمن من أجل تطوير مشروعين الأول يتناول حماية الديمقراطية وتطوير حقوق الإنسان، والثاني تنمية قطاع الثروة السمكية.

وأعربت المفوضة المكلفة العلاقات الخارجية بينيتا فريرو والدنز عن ترحيبها بالجهود التي يبذلها اليمن للتقدم على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون و"عزمه على مكافحة الإرهاب".

ويهدف المشروع الأول إلى دعم الشراكة بين الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية بغية تشجيع وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

في حين يهدف المشروع الثاني الذي سيدعمه الاتحاد الأوروبي إلى رفع إنتاجية وتنافسية قطاع الصيد في اليمن وتحسين جودة الإنتاج دون أن يضر ذلك بالثروة السمكية.

وفي هذا الإطار سيتم اتخاذ عدة إجراءات عملية على الأرض منها تعزيز الطاقات والجهود المبذولة للأبحاث والتنمية المرتبطة بمعالجة الأسماك وحفظها بتحديث البنية التحتية، والتجهيزات كأرصفة الإنزال وصالات البيع والمختبرات لمراقبة النوعية ومنشآت التفتيش.

# ثلث الفلسطينيين بلا عمل والجدار يفاقم الأزمة الاقتصادية

غزة / وكالات

أكدت وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تدهور الاقتصاد الفلسطيني بشكل حاد منذ بداية الانتفاضة عام ٢٠٠٠ وأن الجدار العازل الإسرائيلي سيزيد هذه المعاناة.

وأوضح التقرير السنوي للوكالة تقلص الاقتصاد بنسبة ١٪ العام الماضي وأن واحدا من كل ثلاثة عمال فلسطينيين كان عاطلا عن العمل.

وأوضح أن صافي الواردات الفلسطينية من إسرائيل شكل ثلثي العجز التجاري الإجمالي البالغ ٢,٦ مليار دولار العام الماضي.

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأربع الماضية انخفاضا في الاستثمار والإنتاج بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته مما زاد من وارداته وخاصة من إسرائيل.

ودعا التقرير السلطة الفلسطينية إلى التركيز على محاربة الفقر المتفشي وزيادة الإنتاج لإحياء الاقتصاد الذي مزقه الاحتلال.

وأشار إلى أن الفرصة البديلة للاقتصاد الفلسطيني في الخمس سنوات الماضية والتي تتمثل بقيمة السلع والخدمات غير المنتجة بسبب الصراع مع إسرائيل تقدر بقيمة ٦,٤ مليارات دولار.

ولا بد من تصحيح اختلالات في الاقتصاد الفلسطيني نجمت عن عقود من الاحتلال الإسرائيلي واعتماد على الدولة اليهودية قبل التوجه

# توقف ٧٥ بالمئة من المعامل الصغيرة بسبب الكهرباء

بغداد / المدى

دعا الدكتور إدريس هادي وزير العمل والشؤون الاجتماعية مؤسسات القطاع الصناعي الخاص للتحرك بفعالية لمعاونة الوزارة في دعم المشاريع الصغيرة المعطلة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ودعم الاقتصاد الوطني، فضلاً عن امتصاص جزء من البطالة في العراق.وأضاف الوزير ان أكثر من ٧٥ بالمائة من مجموع المعامل الصغيرة البالغ عددها ٣٢ ألف معمل متوقفة عن العمل بسبب انقطاعات التيار الكهربائي، أو بسبب حاجتها إلى أجهزة بديلة، مشيراً إلى أن باستطاعة القطاع الصناعي ان يدعم الجهات المعنية للوصول إلى تشغيل تلك المعامل وحل مشاكلها التقنية واستيراد ما تحتاجه من أجهزة ومعدات، وصولاً إلى تشغيل تلك المعامل بما يحقق اكتفاء السوق المحلية عوضاً عن استيرادات البضائع التي تكلف البلاد ملايين الدولارات.

# إرتفاع إيجارات العقارات الفرنسية ومؤشرات على الركود

باريس / وكالات

تفاجأت الأسواق الفرنسية بارتفاع إيجارات العقارات الخاصة المستأجرة في فرنسا بعد استقرار خلال العامين الأخيرين.

وقال الاتحاد الوطني للملكية العقارية إن قيمة هذه الإيجارات قفزت في البلاد بنسبة ٤,٧٪ خلال الشهور الستة الماضية وسط أجواء تشير إلى حالة من الكساد النسبي.

وكشف التقرير الذي نشر اليوم أن سوق العقار شهد تزايدا في حجم المعروض للإيجار وزيادة متوسط الفترة الزمنية لعرض العقارات للإيجار على المدى المتوسط منذ بداية العام الحالي.

وأضاف أن الأسواق شهدت دفعة من الحيوية على المدى القصير في هذا الصيف حيث بدت في الأفق "أجواء محمومة" على صعيد القيمة الإيجارية.

وتوقع ميشيل موبار أستاذ الاقتصاد في جامعة نانتير ارتفاع متوسط القيمة الإيجازية إلى ١٠,٨٠ يورو لكل متر مربع من مساحة العقار المستأجر.

ولوحظ أن أكثر الإيجارات انخفاضا هي في مقاطعات "فرانس كونتي" و"ليموزا" و"لورين"، مقارنة بالمقاطعات الفرنسية الأخرى حيث بلغ متوسط إيجار المتر المربع سبعة يورو.

واستحوذت على صدارة قائمة أكثر مناطق الإيجارات ارتفاعا مقاطعتا "إيل دو فرانس" التي تضم العاصمة باريس بواقع ١٦,٦٠ يورو للمتر المربع بزيادة نسبتها ٣,٢٪، ومقاطعة "أكيتين" ٩,٤٠ يورو بزيادة نسبتها ٧,٦٪، ومنطقة "باكا" ١١,٢٠ يورو بارتفاع نسبته ٧,٢٪.

وتضم المنطقة الأخيرة مقاطعة "بروفنس ألب كوت دازور" التي تستقطب أعدادا ضخمة من السياح مع حلول فصلي الربيع والصيف لقضاء بعض الوقت على ضفاف البحر المتوسط.

وقال التقرير إن المواقع الثلاثة تشهد صعوبات أمام العائلات الراغبة في استئجار سكن، خاصة تلك التي تعاني من مشاكل معيشية.

وأعرب رئيس الاتحاد الوطني للملكية العقارية جان بيرا في صحيفة لو فيغارو عن اعتقاده بأن الصيغة الجديدة لتعاقدات الموظفين التي أقرتها حكومة دومينيك دوفيلبان تزيد حجم المخاطر في سوق العقارات.

وتتضمن الصيغة الجديدة أن بإمكان أي من الموظف أو صاحب العمل فسخ التعاقد خلال عامين من بدايته عن طريق خطاب مرسل بالبريد المسجل إلى الطرف الآخر.

وأوضح بيرا تزايد التشدد في إجراءات الموافقة على المستأجر من قبل المالك، موضحا ارتفاع عدد حالات عدم دفع الإيجار والتأخر في السداد شهريا.

ويشكو أصحاب العقارات من تراجع قدراتهم الشرائية إذ يلقون صعوبات في إعادة تأجير العقار ويضطرون إلى الإنفاق عليها قبل إعادة تأجيرها لمستأجر جديد.

# البورصة السعودية تحقق ارتفاعا قياسيا بدعم النفط

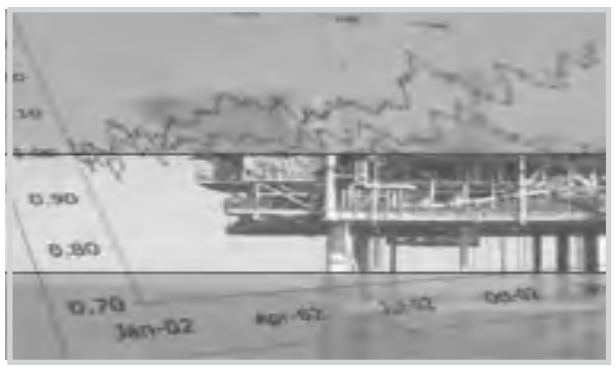

بغداد / المدى

سجلت البورصة السعودية ارتفاعا قياسيا جديدا إذ قفزت الأسهم أكثر من ٣٪ في نهاية معاملاتها الأسبوع الماضي بدعم أسعار النفط المرتفعة وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين في البلاد.

وارتفع مؤشر أكبر البورصات العربية منهيا التعاملات بارتفاع نسبته ٣,٦٪، حيث حققت أسهم ٦٤ مؤسسة مكاسب وتراجعت أسهم ١٢ مؤسسة بينما استقر سهم واحد وبقي دون تغيير.

وعزا محللون الارتفاع إلى أسعار النفط القياسية التي شكلت دعما للاقتصاد السعودي في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

وحققت الشركات الصناعية التي يرتبط نشاطها بإنتاج النفط مكاسب مميزة للأسبوع الثاني على التوالي وقفزت أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أكبر الشركات في البلاد من حيث القيمة السوقية لرأسمالها ٦,٥٪ مرتفعا إلى ١٦٤١ ريالا (٤٣٧,٩ دولار).

وكان الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز قد أصدر مرسوما ملكيا الاثنين الماضي أمر فيه بزيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ لجميع المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين في المملكة وهي الأولى من نوعها منذ ٢٠ عاما.

ورأى متعاملون أن هذه الزيادة في الرواتب ستوفر سيولة مالية أكبر للمستثمرين لاستثمارها في سوق الأسهم.

# شركات الإسمنت الخليجية تدعو لوضع ستراتيجية تسويقية

العواصم / وكالات

دعت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الشركات العاملة في صناعة الإسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي إلى التنسيق المبكر لوضع ستراتيجية مستقبلية لتصريف الفائض من الإسمنت في حال اكتفاء السوق وتراخي الطلب وازدياد المخزون.

وتأتي هذه الدعوة لتفادي هزات سلبية قد تنشأ عن الفائض مما يؤثر بشكل سلبي على أوضاع هذه الصناعة ويلحق الضرر بالمنتجين.

وقالت المنظمة في دراسة حديثة إن التقلبات الحادة وفترات الركود التي شهدتها هذه الصناعة في السابق يجب أن تقود هذه الشركات إلى الاستفادة من التجربة في وقت تشهد فيه المنطقة ارتفاعا كبيرا في حجم الطلب على الإسمنت ومواد البناء الأخرى لوجود حركة سريعة واندفاع كبير نحو المشاريع العقارية نتيجة الفوائض في الميزانيات وارتفاع أسعار النفط إضافة إلى تدني أسعار الفائدة على القروض البنكية.

وقد سهلت دول الخليج من عملية استيراد الإسمنت عن طريق إجراءات شملت تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات في حين تشهد المنطقة قيام توسعات كبيرة في الطاقات الإنتاجية إذ يتوقع إضافة نحو ٨ ملايين طن من الإسمنت خلال الفترة القليلة القادمة، لتشكل في المحصلة حوالي ٥٠ مليون طن.

وحققت صناعة الإسمنت الخليجية تطورا ملحوظا ووصل عدد المصانع العاملة عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢ مصنعا بلغت استثماراتها ٥,٨ مليارات دولار، واستوعبت ١٣ ألف عامل، وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع نحو ٤٢,٧ مليون طن من الإسمنت، مقابل ٣٣ مليون طن من الكلنكر مما يعني وجود نقص في إنتاج مادة الكلنكر يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.

ويشار إلى ارتفاع إنتاج الإسمنت من حوالي ٣٨ مليون طن عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢ مليون طن في عام ٢٠٠٤، أي بنسبة ٩٣٪ من الطاقات التصميمية للمصانع.

وعلى صعيد آخر تزايد حجم الاستهلاك الخليجي من الإسمنت حيث بلغ نحو ٣٩,٨ مليون طن في عام ٢٠٠٤ مع توقعات بزيادة هذا الطلب خلال السنوات الثلاث القادمة نظراً لوجود مشاريع عمرانية كبيرة في معظم دول المجلس تتمثل في توسيع وإنشاء المطارات والطرق والفنادق والمساكن والمصانع والمنشآت الرياضية.

ولمواجهة الزيادة في الطلب بدأت معظم مصانع الإسمنت الخليجية في تنفيذ مخططات طموحة لزيادة الإنتاج وإجراء توسعة ضخمة في الطاقات الإنتاجية كما توجهت بعض الحكومات إلى منح تراخيص جديدة لإنشاء الكثير من مصانع الإسمنت بطاقات إنتاجية كبيرة.

ولكن هذا التوسع في الطاقات الإنتاجية يثير القلق من عودة حرب الأسعار مستقبلا مما يتطلب من المسؤولين عن هذه الصناعة في المنطقة العمل على مراجعة شاملة وواعية لمستقبل هذه الصناعة ووضع الخطط المستقبلية لها حفاظا على استقرارها

## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٠ | ١٤٨٠ |
| اليورو | ١٨٥٠ | ١٨٧٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٢٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٤٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٣٩٥ | ٤٠٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٥ | ٣٩٠ |
| الليرة السورية | ٢٧ | ٢٨ |